

تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي

للمدة 2009-2014

م.م. خطاب عمران صالح الضامن

كلية الكتاب الجامعة

**Oil Prices fluctuations and their impacts on selected
Iraqi economy's indicators For the period**

(2009-2013).

Khattab Imran Salih

Assistant Lecturer

Al Kitab University College

تاريخ قبول النشر 2015/10/12

تاريخ استلام البحث 2015/5/19

المستخلص

تنتم أسعار النفط الخام على المستوى الدولي بالتقلب الحاد والمستمر، نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية، مما يترك آثاراً كبيرة على اقتصادات كل من الدول المصدرة والدول المستهلكة. يهدف البحث إلى تحديد مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات تصدير النفط الخام، وبيان الآثار الاقتصادية التي خلفتها تقلبات أسعار النفط خلال مدة البحث على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي، إضافة إلى اقتراح الحلول لمشكلة الاعتماد على النفط. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الإحصائيات والمؤشرات المالية والاقتصادية بهدف الحصول على النتائج وتحليلها، يعتمد البحث على البيانات المتوفرة من الجهات العراقية الرسمية والمنظمات الدولية. أظهر البحث أن إيرادات تصدير النفط الخام تشكل نسبة تتراوح (80%) و (92,5%) من إجمالي الإيرادات، كما شكلت نسبة الصادرات النفطية حوالي (99%) من إجمالي الصادرات خلال مدة البحث، وأن نسبة مساهمة قطاع إنتاج وتصدير النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت (49%) لسنة 2013، وانخفض معدل النمو الحقيقي لهذا الناتج إلى (1,5%) لسنة 2014، مقارنة بمعدل نمو بلغ (6,1%) لسنة 2013، كما أنخفض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار بنسبة (6,5%) في الربع الأول من عام 2015. اقترح البحث عدد من التوصيات أهمها ضرورة إنعاش قطاع الصناعة التحويلية عن طريق توجيه المشتريات الحكومية نحو السلع والخدمات محلية الصنع، وضرورة جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، إضافة إلى إقامة المشاريع المختلطة في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي، كما أوصى البحث بضرورة تفعيل مصادر الإيرادات العامة غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: اسعار النفط، مؤشرات اقتصادية.

Abstract.

Prices of Crude oil are characterized by being fluctuated on the international level, due to it's being influenced by economic and political factors, since crude oil is a international strategic commodity, heavy and unexpected fluctuations in oil prices produces economic effects on both oil exporters and importers countries. The current study aims to determine the extent of Iraqi economy's reliance on crude oil revenues during the study period. besides, it aims at revealing the effects of oil prices decrease on selected Iraqi economy's indicators, the study also aims suggesting solutions to the issue of oil revenues reliance. the study depends on descriptive analytic approach which analyzes statics and economic indicators in order to obtain the results and reanalyze it, the data resource

were mainly derived from Iraqi competent authorities and International organizations, the study comes up with several results, such as crude oil revenues consists (80%) to (92,5%) from total public revenues, oil revenues ration in formation GDP reached (49%) in 2013, real growth ratio of GDP was declined into (1.5%) in 2014 after being (6,1%) in 2013, crude oil export revenues consists (99%) of total exports in study period, national currency prices were declined into (6,5%) against US\$ in the first quarter of 2015, the study proposes some recommendations among which is the necessity of stimulating the manufacturing sector by directing public purchasing of services and commodities toward national production, attracting foreign industrial investments, renovating and operating military industrial facilities, establishing mixed economy industrial and agricultural projects, in addition, the study recommended the necessity of implementing the non-oil public incomes.

Key words : Oil prices, economy indicators

مقدمة:

تتسم أسعار النفط الخام على المستوى الدولي بالتقلب الحاد والمستمر، نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية، ولكون النفط الخام سلعة دولية إستراتيجية، فان حصول تغيرات كبيرة ومفاجئة في أسعاره يترك أثراً اقتصادياً على اقتصادات كل من الدول المصدرة والمستهلكة، وتتمثل هذه الآثار بانخفاض إيرادات الدول المصدرة للنفط في حالات ارتفاع الأسعار، وانخفاض كلف النقل والإنتاج في الدول المستهلكة، ويكون الوضع معاكساً في حالة ارتفاع الأسعار لكلا الطرفين، وبالتالي فان جميع الدول المصدرة والمستهلكة تواجه تحدياً مشتركاً، يتمثل بالتقلبات الحادة والمتكررة في أسعار النفط الخام على المستوى الدولي.

يترتب على هذا التحدي العديد من الأزمات والمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي ما يخص الدول المصدرة للنفط، تظهر هذه المشاكل عند انخفاض الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما وان التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى الدولي منذ عام 1973م وحتى الوقت الراهن.

أستمر تأثير هذه الظاهرة على معظم الدول المصدرة للنفط، والدول التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية ومنها العراق، حيث يمثل النفط مورداً أساسياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وجزء كبير جداً من الإيرادات العامة، ولذلك تسعى هذه الدول إلى تنويع مصادرها المالية والاقتصادية، بهدف تقليل الاعتماد على النفط، وتجنب مخاطر انخفاض أسعار النفط الخام على اقتصاداتها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في دراسته لظاهرة تقلبات أسعار النفط التي أصبحت محل اهتمام أطراف المجتمع الدولي، ومراكز البحوث والدراسات الاقتصادية والسياسية، والمنظمات الدولية، إضافة إلى البحث في الآثار الاقتصادية التي أنتجتها عملية انخفاض أسعار النفط الخام على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات تصدير النفط الخام في تكوين كل من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العامة، وأجمالي الصادرات، الأمر الذي يعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة في حالات انخفاض الأسعار على المستوى الدولي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحديد مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات تصدير النفط الخام خلال مدة البحث.
٢. بيان الآثار الاقتصادية التي خلفها انخفاض أسعار النفط خلال مدة البحث على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد العراقي.
٣. اقتراح الحلول الممكنة والعاجلة ووضعها أمام الجهات المسؤولة للتقليل من الاعتماد على النفط.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن إيرادات النفط تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة في العراق الأمر الذي يعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة عند انخفاض أسعار النفط مما يتطلب تبني إستراتيجية تنويع اقتصادي تهدف إلى النهوض بقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي بهدف تقليل الاعتماد على النفط.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الإحصائيات والمؤشرات المالية والاقتصادية بهدف الحصول على النتائج وتحليلها.

هيكلية البحث:

تضمن البحث ثلاثة مباحث، تناول الأول الأهمية النسبية لإيرادات النفط الخام في الاقتصاد العراقي، وناقش الثاني ظاهرة تقلب أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة فيها ، واستعرض الثالث أثر انخفاض أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة 2009 - 2013.

المبحث الأول: الأهمية النسبية لإيرادات النفط الخام في الاقتصاد العراقي.

يتمتع قطاع إنتاج وتصدير النفط الخام بأهمية نسبية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي، منذ اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية في عام 1928 وحتى الآن، من حيث مساهماته الكبيرة في تكوين كل من الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة للدولة، وإجمالي الصادرات⁽¹⁾. وفي ظل اقتصاد ريعي أحادي، يعاني الاقتصاد العراقي من انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في تغطية الموازنة العامة للدولة، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير العملات الأجنبية وبنسب متدنية⁽²⁾.

إتسم حجم صادرات النفط العراقي بالتذبذب وعدم الاستقرار منذ عام 1980 وحتى عام 2003، وذلك لتداعيات العوامل السياسية والعسكرية التي مر بها العراق خلال تلك المدة، والتي كان أبرزها قيام الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988)، وحرب الخليج الأولى التي أعقبت احتلال الكويت عام 1990، والحضر الاقتصادي الشامل الذي فرض على العراق منذ عام 1990 حتى عام 2003⁽³⁾.

أما مرحلة ما بعد عام 2003، فقد شهدت زيادة كميات الإنتاج والتصدير واستقرارها نسبياً، الجدول والشكل في أدناه يوضحان حجم الإنتاج والتصدير من النفط الخام العراقي خلال المدة 2014 - 1⁽⁴⁾.

والجدول في أدناه يعرض كميات انتاج وتصدير النفط الخام في العراق خلال ا لهدة 2014 - 2003:

(1) Tariq Shafiq , Iraq oil history, prospects and limitation, working paper presented in Iraq energy conference, Istanbul , 2012, p 4.

(2) التقرير الوطني للتنمية البشرية 2014، وزارة التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2015، ص 54 - 53.

(3) International Energy Agency, Iraq energy outlook, Paris, 2012, p 17.

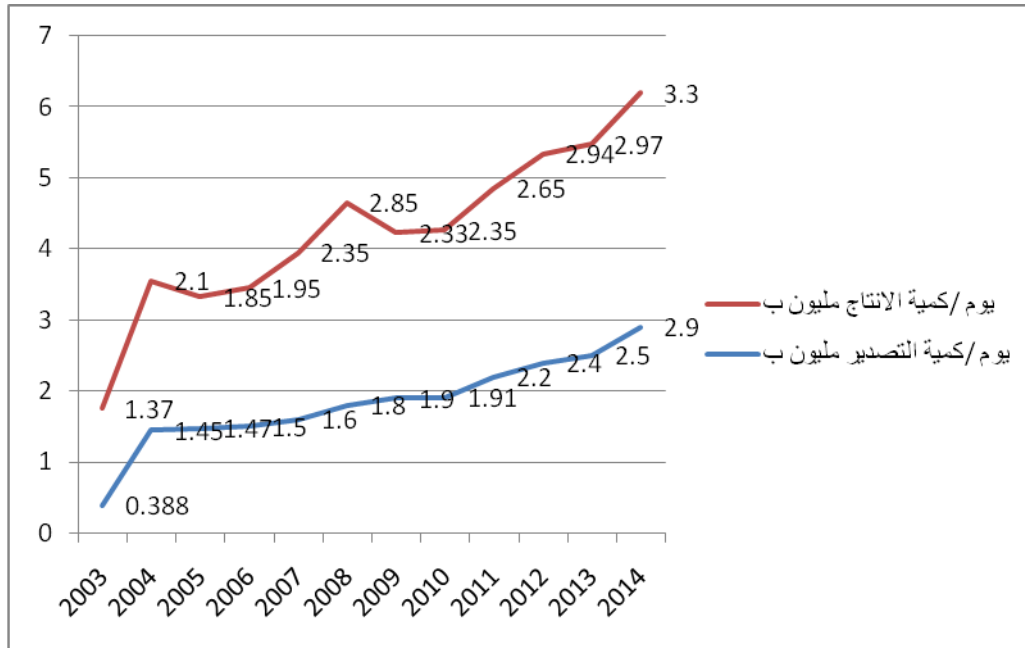
(4) OPEC, Annual Statics Bulletins 2003 - 2014, www.opec.org pdf files.

جدول رقم (1) كميات إنتاج وتصدير النفط الخام في العراق للمدة 2003 – 2014
(مليون برميل / يوم) .

السنة	كمية الإنتاج	كمية التصدير	التغير في كمية الإنتاج	التغير في كمية التصدير
2003	1,37	0,388	-54%	-79%
2004	2,1	1,45	53%	273%
2005	1,85	1,47	-11%	1,3%
2006	1,95	1,5	0, 5%	2%
2007	2,35	1,6	20,5%	6%
2008	2,85	1,8	21%	12,5%
2009	2,33	1,9	-18%	5%
2010	2,35	1,91	0,8%	5%
2011	2,65	2,2	12%	15%
2012	2,94	2,4	11%	9%
2013	2,97	2,5	1%	4%
2014	3,3	2,9	11%	16%

المصدر: OPEC, Annual Statics Bulletins 2003 – 2014, www.opec.org pdf files.

شكل (1) كميات الإنتاج والتصدير من النفط الخام، (مليون برميل / يوم).



المصدر: OPEC, Annual Statics Bulletins 2003 – 2014, www.opec.org pdf files.

يتضح من بيانات الجدول والشكل في أعلاه أن كميات الإنتاج والتصدير تأثرت بالعمليات العسكرية خلال عام 2003، مما أدى إلى انخفاض كمية الإنتاج بنسبة (45%)، أما كمية التصدير فقد انخفضت هي الأخرى بنسبة (79%)، وفي العام 2004 شهدت كميات الإنتاج والتصدير تحسناً ملحوظ حيث ارتفعت كمية الإنتاج بنسبة (53%)، أما كمية التصدير فقد ازدادت

هي الأخرى بنسبة (273%) وذلك نتيجة لرفع الحضر الدولي عن تصدير النفط العراقي، أما عام 2005 فقد انخفضت كميات الإنتاج خلاله بنسبة (- 18%)، ألا أن السنوات اللاحقة شهدت ارتفاع مستمر في كميات الإنتاج بنسب تراوحت بين (1%) و (20%)، لتصل كميات الإنتاج في عام 2014 إلى (3,3) مليون برميل/يوم، أما كميات التصدير فقد شهدت زيادة مستمرة خلال المدة 2003 - 2014، حيث زادت كميات التصدير من (0,388) مليون برميل / يوم، عام 2003 إلى (2,9) مليون برميل / يوم، 2014.

ويمكن توضيح أهمية إيرادات النفط الخام بالنسبة للاقتصاد العراقي من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الآتية:

1. نسبة مساهمة إيرادات النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الأجمالي أحد المقاييس التي تستخدم لقياس حجم الاقتصاد إضافة إلى تحديد نسب النمو أو الانكماش التي تطرأ على اقتصادات البلدان عبر الزمن^(٥). ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على انه " مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية (أي تامة الصنع) التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال عام معين"^(٦). والجدول في أدناه يوضح الناتج المحلي العراقي بالأسعار الجارية للمدة 2009 - 2013.

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة 2009 - 2013 (مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	مقدار التغير	نسبة النمو أو الانكماش
2009	110,968	-18,371	-14%
2010	138,517	27.549	24%
2011	185,750	47.233	34%
2012	216,044	30,294	16%
2013	229,327	13,283	6,1%

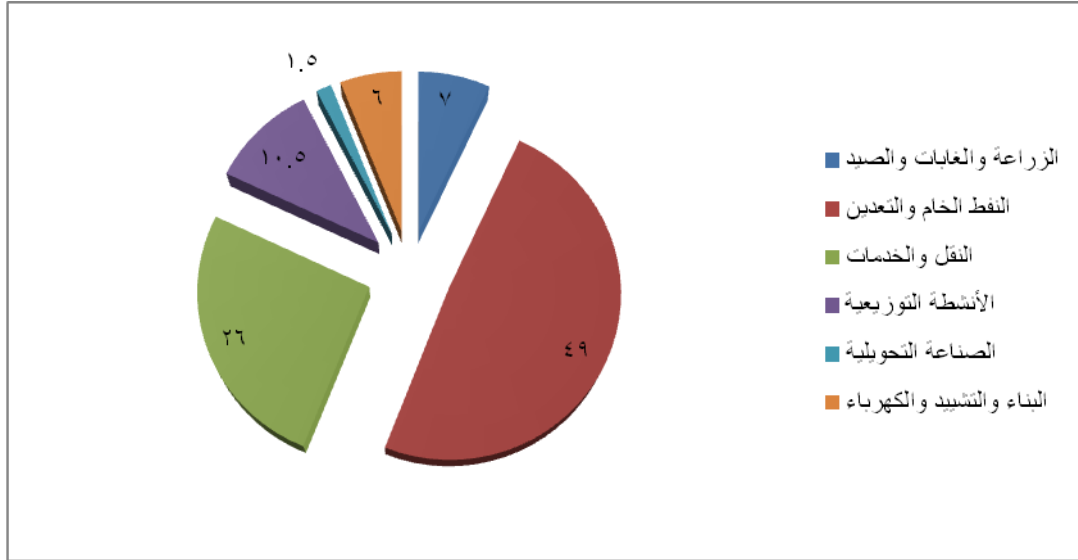
المصدر.: www.opec.org. pdf file. SOPEC, Annual Statistical Bulletin 2014, p 9.

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه التغيرات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال مدة البحث، حيث سجل هذا الناتج في عام 2009 نسبة انكماش بلغت (14%) قياساً بسنة 2008 التي بلغ الناتج المحلي خلالها (129,339) مليار دولار، أما الأعوام 2010 - 2013 على التوالي، فقد حقق الناتج المحلي خلالها نسب نمو مستمر تراوحت بين (6,1%) و (34%)، ويلاحظ في نهاية المدة أن الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية لسنة 2013 بلغ (229,327) مليار دولار ، محققاً نسبة نمو بلغت

(٥) ودبي طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010، ص 150.
(٦) سام ويلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص 453.

(6,1%)^(٧). والشكل البياني الآتي يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013.

شكل (2) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013.



المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2013، بغداد، 2014، ص 2-5.

يتضح من بيانات الجدول في أعلاه أن نسبة مساهمة إنتاج النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بلغت (49%) في سنة 2013، وهي تعد نسبة مساهمة مرتفعة نتيجةً لانخفاض نسب مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولاسيما انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت (1,5%) فقط^(٨). وتعتبر نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بدول نفطية مجاورة مثل إيران التي بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين ناتجها المحلي الإجمالي (44,9%) لسنة 2014^(٩). وتجدر بنا الإشارة إلى أن انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، يعد أحد مؤشرات درجة التخلف الاقتصادي للدولة^(١٠)، فزيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، تعكس

(٧) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في العراق لسنة 2013، بغداد، 2014، ص 25.

(٨) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2013، بغداد، 2014، ص 2-5.

(٩) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، موجز الاقتصاد الإيراني، 2015، ص 3.

(١٠) عبد اللطيف مصطفى و عبد الرحمن سائية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص 27 – 28.

تدهور في إنتاج القطاعات الحقيقية المتمثلة بقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة الضروريين لدفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي⁽¹¹⁾.

2. نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:

تشكل الصادرات النفطية نسبة مرتفعة من إجمالي الصادرات العراقية، مما يدل على انخفاض درجة التنوع في هيكل الصادرات إلى مستويات قياسية، حيث شكلت الصادرات النفطية نسبة سنوية تراوحت بين (99,2%) و (99,7%) من صادرات العراق الإجمالية للمدة 2009 - 2013⁽¹²⁾. والجدول في أدناه يوضح حجم الصادرات الإجمالية والصادرات النفطية، ونسب مساهمة صادرات النفط في إجمالي الصادرات العراقية خلال المدة 2009 - 2013.

جدول رقم (3) الصادرات الإجمالية والصادرات النفطية للمدة 2009 - 2013 (مليار دولار)⁽¹³⁾.

هيكل الصادرات	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات الإجمالية	39,430	51,764	79,681	94,209	89,765
الصادرات النفطية	39,307	51,589	79,043	94,103	89,402
نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الإجمالية	99,7%	99,6%	99,2%	99,8%	99,6%

المصدر: منظمة الأوبك، النشرات الإحصائية السنوية للمدة 2009 - 2013، www.opec.org.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ارتفاع نسبة صادرات النفط الخام العراقي إلى الصادرات الإجمالية خلال المدة 2009 - 2013، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية، وهذا المؤشر يشير إلى مشاكل اقتصادية متعددة، أهمها اعتماد النظام النقدي في البلد على العملات الأجنبية التي تخلفها عملية تصدير النفط الخام وحدها.

(11) عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومة وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تطبيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 31 / 2014، ص 57-69.

(12) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، التقرير السنوي للصادرات، بغداد، 2014، ص 3.

(13) OPEC, Annual Statistical Bulletins 2009- 2014, www.opec.org, pdf files.

3. نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة الكلية:

بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات العامة الكلية في العراق مستويات مرتفعة أيضاً، حيث تراوحت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية بين (80%) و(96%) للمدة 2009 – 2013. والجدول في أدناه يوضح حجم الإيرادات العامة الإجمالية وحجم الإيرادات النفطية ونسبتها إلى الإيرادات الإجمالية للمدة 2009 – 2013 (٤).

جدول رقم (4) الإيرادات العامة الكلية والإيرادات النفطية للمدة 2009 – 2013، (مليار دولار).

2013	2012	2011	2010	2009	هيكل الإيرادات العامة
96,972	102,487	93,317	50,946	40,404	الإيرادات الكلية*
89,765	94,103	75,143	48,992	37,143	الإيرادات النفطية
92,5%	91%	80 %	96%	91%	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2009-2013.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه ارتفاع نسبة مساهمة صادرات النفط في تغطية النفقات العامة، حيث شكلت الإيرادات العامة النفطية نسب تتراوح بين (80%) و (96%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال المدة 2009 – 2013، والسبب في تدني نسب مساهمة القطاعات الغير نفطية في تكوين الإيرادات العامة الكلية يعود إلى تدهور الإنتاج وانخفاض الإيرادات الضريبية، نتيجة لتفاقم المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الأخرى، كقطاعي الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي، إضافة إلى تفشي الفساد في الجهاز الضريبي، وتدني مستوى الوعي الضريبي لدى الجمهور، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الضرائب ومصادر الإيرادات العامة الأخرى في تكوين هيكل الإيرادات العامة، وسجلت حصيلة الإيرادات الضريبية لعام 2013 مبلغ (2877) مليار دينار من إجمالي الإيرادات العامة التي بلغت (113,7) تريليون دينار^(٥). أي إن نسبة الإيرادات الضريبية شكلت فقط (2,53%) من هيكل الإيرادات الإجمالية، وتعد نسبة ضئيلة جداً قياساً بالإيرادات التي تحققها إيرادات تصدير النفط نتيجة للأسباب التي تم ذكرها، كما أن ارتفاع

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق 2009 – 2013، ص 7.

(*) تم احتساب سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي العراقي (\$1 = 1166 دينار) لتحويل الإيرادات الكلية من الدينار إلى الدولار.

(٥) البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2009-2013..

حجم صادرات العراق النفطية والتي بلغت حوالي (2,5) مليون برميل / يوم في عام 2013 كان له أثر كبير أيضاً في ارتفاع الأهمية النسبية للنفط^(١٦).

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط.

يشير مفهوم سعر النفط إلى القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام في الأسواق الدولية مقدرةً بالدولار الأمريكي. يخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة السوق النفطي التي تتسم بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس على الإيرادات النفطية وجعلها غير مستقرة وتخضع لتقلبات مستمرة، حتى أصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على المستوى الدولي، منذ عام 1973 وحتى الآن^(١٧). وخاصة بعد الارتفاعات الملحوظة لأسعار سلة أوبك خلال المدة 2010 - 2013، والتي بلغت ذروتها عند متوسط سعر سنوي بلغ (109 دولار/ برميل)، إلا أن هذه الأسعار سرعان ما بدأت تنهوى بشده، حيث انخفضت إلى 40 دولار للبرميل في نهاية النصف الثاني من عام 2014، فاقدة بذلك نحو (69) دولار من كل برميل، لتعود الأسعار عند متوسط (52) دولار للبرميل خلال الربع الأول من عام 2015^(١٨). وتجدر بنا الإشارة إلى الدور الذي لعبته الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط الخام، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الأسعار، من خلال وسائل متعددة كان من أهمها بناء مخزون استراتيجي من النفط، والاستثمار في استخراج النفط من منطقة بحر الشمال في النرويج، إضافة إلى الاستثمار في مصادر طاقة بديلة عن النفط مثل الطاقة الشمسية والنفط الصخري وغيرها، مما أدى إلى تراجع مستوى أسعار النفط أخيراً^(١٩).

والجدول والشكل البياني في أدناه يوضحان تغيرات أسعار نفط أوبك خلال المدة 2003-2015:

(2) Iraq oil marketing company Somo, Iraq Crude Oil Export Report- March 2015, somooil.gov.iq.

(١٧) داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012، ص 72-73.

(4) OPEC, Oil price basket yearly data and graphics, www.opec.org.

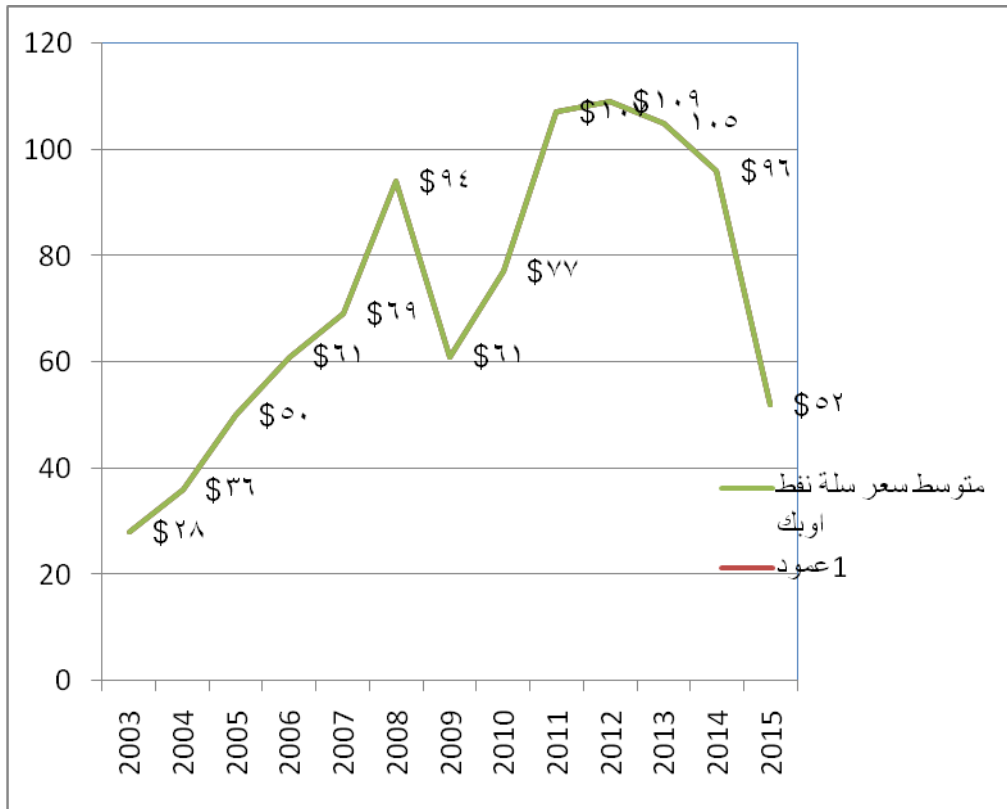
(5) World Bank, Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications, January 2015, pp 155-156.

جدول رقم (5) تغيرات أسعار سلة نفط أوبك للمدة 2003 – 2015 (٢٠).

السنة	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	201
متوسط السعر	\$28	\$36	\$50	\$61	\$69	\$94	\$61	\$77	\$17	\$109	\$105	\$96	\$52

Resource: OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics, www.opec.org.

شكل (3) تغيرات أسعار سلة نفط أوبك للفترة 2003 – 2015.



المصدر: OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics, www.opec.org.

من خلال تحليل بيانات الجدول والشكل البياني أعلاه، يتبين لنا أن المتوسط السنوي لأسعار سلة نفط أوبك قد سجل متوسط سعر سنوي بلغ (28) دولار للبرميل في عام 2003، وبدأ بالارتفاع المستمر حتى وصل إلى متوسط (96) دولار للبرميل في سنة 2008، أي أن المتوسط السنوي لسعر نفط سلة أوبك قد تضاعف بمقدار (342%) خلال مدة 6 سنوات، وبمعدل ارتفاع سنوي بلغ (57%). خلال الأعوام 2008 – 2009 وتحت مؤثرات الأزمة المالية التي عصفت

(1) OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics, www.opec.org.

بالاقتصاد الرأسمالي الغربي، انخفضت الأسعار لتصل إلى معدل (61) دولار للبرميل، بنسبة انخفاض بلغت حوالي (36,5) خلال سنة واحدة فقط ^(٢١). عاودت الأسعار ارتفاعها مرة أخرى بفعل أثر بؤادر نهوض الاقتصاد الرأسمالي من أزمتها المالية الأخيرة ^(٢٢)، ، فبدأ نمو الأسعار من عام 2010 واستمر ليبلغ متوسط سعر (109) دولار للبرميل في 2013، محققاً زيادة سنوية بلغت نسبتها حوالي (46%) خلال 3 سنوات، وجاءت سنة 2014 لتشهد انحدار جديد وقياسي للأسعار، حيث بلغ السعر اليومي في بداية 2015 إلى (40) دولار للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي للربع الأول من نفس السنة (52) دولار للبرميل ^(٢٣).

يتضح من خلال نتائج تحليل البيانات في الجدول والشكل أعلاه، حجم المخاطر التي تتعرض لها كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، من جراء الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة التي طرأت على الأسعار، من هنا يتوجب على الدول المصدرة والمستوردة للنفط العمل على ضمان استقرار الأسعار وفق مستويات عادلة، تضمن منفعة جميع الأطراف المنتجة والمستهلكة، حيث أن التقلبات تضر بمصالح الجميع سواءً عند الارتفاع أو عند الانخفاض، ومن مصلحة الجميع ضمان الاستقرار عند أسعار تنتج عن تقاطع منحنا العرض والطلب الدوليين بالنسبة للنفط الخام. وتتأثر أسعار النفط بقانون العرض والطلب، ويتأثر حجم المعروض النفطي الدولي بالقدرات الإنتاجية وتوزيع الحصص الإنتاجية بين المنتجين الدوليين من داخل أوبك وخارجها ^(٢٤)، وفي المقابل يتأثر مستوى الطلب الدولي على النفط بمستويات أداء الاقتصاد الدولي ونشاطه، كما تؤثر العوامل السياسية أيضاً من خلال التأثير على حجم الإنتاج، والكميات المعروضة على المستوى الدولي، وفي حجم الطلب أيضاً ^(٢٥).

وتؤثر النزاعات السياسية والحروب والكوارث الطبيعية مجتمعةً على أماكن الإنتاج وطرق النقل وأماكن الاستهلاك، مما يؤثر على أسعار النفط، كما تتأثر الأسعار أيضاً بدرجة الاستقرار السياسي، والفلسفة السياسية والاقتصادية السائدة في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول المستهلكة له، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، حيث إن نشوء أي اضطرابات مما ذكرنا يمكن أن تؤثر

(1) OPEC, Oil price basket historical data and graphics, op cit.

(٢) سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية، دار الدكتور للنشر، بغداد، 2011، ص 99 - 100.

(3) OPEC, Monthly oil prices report December 2015, Geneva, pp, 19-21.

(4) Canadian Natural resource center, petroleum resource branch, Review of issues affecting the price of crude oil, Canada, October 2014, p11.

(5) Audrey Gasteuil and Robert K. Kaufmann, Assessing the factors behind oil price changes, working paper no 855, European Central Bank, Germany, 2008, pp 9-12.

على أسعار النفط ^(٢٦). ويضاف إلى العوامل التي ذكرناها مجموعة عوامل يمكن لنا تسميتها بالعوامل السلوكية أو النفسية، وتتعلق بسلوك البائعين والمشتريين والمضاربيين في أسواق بيع وشراء عقود النفط والغاز بالآجل ^(٢٧)، حيث تتأثر قرارات هؤلاء بمجريات الأحداث السياسية والنزاعات المسلحة، والتوقعات المستقبلية بارتفاع أو انخفاض كميات الإنتاج والأسعار، الأمر الذي يؤثر على أسعار عقود النفط الآجلة وبالتالي على أسعار النفط على المستوى الدولي ^(٢٨). وفي ما يخص آلية العرض والطلب، لاشك في أنه من المفترض أن يتأثر سعر النفط بمستويات العرض والطلب ارتفاعاً أو هبوطاً، بحسب حجم الفجوة بينهما، انطلاقاً من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا زادت الكمية المعروضة من سلعة ما بمستويات تفوق حجم الطلب عليها، فمن الطبيعي أن ينخفض سعرها والعكس صحيح ^(٢٩).

يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل، منها مستوى الأداء الاقتصادي في بعض الدول ذات الثقل الاقتصادي الدولي كأميركا ودول غرب أوروبا، وبعض الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وغيرها، فإذا كانت عجلة النشاط الاقتصادي تدور بصورة جيدة فإن الطلب الكلي على النفط سيزداد لتلبية احتياجات عجلة النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح ^(٣٠). ويمكن القول إن الطلب على النفط يزداد عند توقع استمرار عجلة النشاط الاقتصادي لفترة معينة أو حتى عند توقع بدء تعافي الاقتصاد من حالات انكماش، والعكس صحيح، كما أن الطلب على النفط قد يزداد في حالة توقع وجود اختلال في إمداداته المستقبلية، نتيجة أزمات أو اضطرابات سياسية أو كوارث طبيعية، إذ يلجأ الراغبون فيه لزيادة ما يحوزونه من خزين، تجنباً لنقصانه في المستقبل، فهو بذلك سلعة إستراتيجية ضرورية لا غنى عنه ^(٣١).

^(٢٦) أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الدوحة، مارس 2015، ص 5-7.

^(٢٧) فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص 65-66.

^(٢٨) إبراهيم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنات العامة في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة حبيبية بو علي، الجزائر، العدد 12 / 2013، ص 14-15.

(4) James D. Hamilton, Understanding crude oil prices , University of California, Department of Economics, USA, 2008, pp 19 -20.

^(٣٠) سالم محمد عيود، مصدر سابق، ص 100.

(1) Lingyu Yan, Analysis of International oil Prices Fluctuation and it's influencing factors, American Journal of Industrial and business management, 2 / 2012, pp 40 -41.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لهبوط أسعار النفط على الاقتصاد العراقي:

بالرغم من الأوضاع الأمنية الخطيرة التي يواجهها العراق حالياً، والمتمثلة بسيطرة تنظيم داعش المتطرف على مساحات واسعة من أراضيه، فإن صادرات العراق من النفط ازدادت لتصل في المتوسط إلى (3) مليون برميل يوميا منذ ديسمبر/كانون الأول 2104 حتى الربع الأول من عام 2015، وهو أعلى مستوى لها منذ عام 1980⁽²⁾. وفي المدة بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني 2104، انخفضت قيمة صادرات النفط الشهرية للعراق من (8) مليارات دولار إلى (5,4) مليار، والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض الحاد كان هبوط سعر تصدير النفط العراقي من (100,7) دولار إلى (69,5) دولار خلال الهدة نفسها، وعرقل غياب الأمن بشدة جهود إعادة الأعمار وجذب الاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى نمو أقل من المتوقع للإنتاج، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي⁽³⁾. ويمكن توضيح الآثار الاقتصادية التي أنتجتها عملية انخفاض أسعار النفط الخام على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي من خلال النقاط الآتية:

1. اثر انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة.

يظهر أثر انخفاض أسعار النفط بصورة واضحة في الموازنة العامة للدولة، وذلك لارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة الكلية كما ذكرنا في المبحث الأول، ومن الطبيعي أن تشهد الموازنة العامة نمو وفوائض في حالات ارتفاع أسعار النفط، كما يؤدي انخفاض الأسعار إلى تقليص حجم الموازنة العامة وظهور العجز في بنودها، ويمكن دراسة العلاقة بين سعر النفط وحجم الموازنات العامة في العراق من خلال الجدول في أدناه، حيث سنحاول من خلال تحليل بيانات هذا الجدول الربط بين سعر النفط ونسبة التغير في حجم الموازنة العامة، ويمكن توضيح بعض المختصرات الواردة ضمن هذا الجدول في أدناه وكالاتي:

P_t : سعر النفط عبر الزمن.

(B_t) : الموازنة العامة للسنة الحالية.

$(B_t)1$: الموازنة العامة للسنة السابقة.

(2) OPEC, Monthly oil prices report December 2014, Geneva, 2015, pp 58-59.

(3) OPEC, Monthly oil prices report November 2014, Geneva, 2014, pp 45-46.

جدول رقم(6) أسعار النفط وحجم الموازنات العامة في العراق للمدة 2009-2015(مليار دينار).

السنة	سعر النفط Pt	الموازنة الحالية (Bt)	الموازنة السابقة (Bt)1	مقدار التغير (Bt)-(Bt)1	نسبة التغير في الموازنة
2009	61\$	69,165	59,403	9753	16%
2010	77\$	83,823	69,165	14658	21%
2011	107\$	96,662	83,823	12839	15%
2012	109\$	117,122	96,662	20460	21%
2013	105\$	138,424	117,122	21302	18%
2014	96\$	163,413	138,424	24,989	18%
2015	52\$	119,500	163,413	-43,913	-26%

المصدر: البنك المركزي العراقي، مجموعة التقارير الاقتصادية السنوية للمدة 2008-2013 وقانوني الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق الاتحادية للأعوام 2014 و 2015.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، يتضح وجود علاقة طردية بين سعر النفط وحجم الموازنة العامة في العراق للمدة 2009 - 2015، حيث نلاحظ أن ارتفاع الأسعار المستمر خلال الأعوام 2009-2014 نتج عنه نمو مستمر في حجم الموازنة العامة للدولة، وتراوحت نسب هذا النمو بين (16%) و (21%) لنفس المدة، أما عام 2015، فيلاحظ انخفاض سعر النفط خلاله، حيث أنخفض سعر النفط خلال الربع الأول منه من متوسط سعر (96\$) في 2014، ليصل إلى متوسط سعر بلغ (52\$)، الأمر الذي أحدث انكماشاً في موازنة عام 2015 بلغ نسبة (26%) قياساً بموازنة عام 2014. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عجز الموازنة العامة لسنة 2015 سيرتفع إلى نحو 21% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بنسبة 6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014^(٣٤).

وكان الأثر الأكثر تأثيراً لانخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة لعام 2015 في جانب الإيرادات، حيث قدرت إيرادات موازنة 2015 ب (94,048) ترليون دينار، وبالفعل بلغ عجز الموازنة العامة لسنة 2015 (25,401) ترليون دينار، أي ما نسبته 26% من إجمالي نفقات الموازنة العامة التي بلغت (119,5) ترليون دينار^(٣٥). الأمر الذي سيؤثر على الإنفاق الحكومي بمبلغ العجز المذكور أعلاه، وسوف تضطر الحكومة إلى خفض الإنفاق الاستثماري، وذلك بإلغاء أو تجميد عدد من مشاريع البنى التحتية، وهو ما سيدفع الحكومة إلى اللجوء نحو قروض داخلية وخارجية، بهدف تنفيذ المشاريع الاستثمارية الملحة من بناء المدارس وإنشاء مشاريع للماء

^(٣٤) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الموجز الاقتصادي الفصلي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مصدر سابق، ص 22.

^(٣٥) رئاسة جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية لسنة 2015، مصدر سابق.

والكهرباء^(٣٦). وقد تقدمت الحكومة بطلب تأجيل سداد آخر دفعة من دفعات تعويضات الكويت، وتقدر هذه الدفعة ب (5) مليارات دولار. وحتى في ظل سيناريوهات الاقتراض الداخلي أو الخارجي المتفائلة، لا يمكن لأي من هذه الخيارات تمويل العجز وتنفيذ برنامج المشاريع الاستثمارية بصورة كاملة^(٣٧).

٢. اثر انخفاض أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة (1,5%) في 2014، وهو معدل منخفض بشكل ملحوظ بالنسبة لبلد في مرحلة النمو المدعومة بأنشطة إعادة الأعمار، لاسيما في مجال البنى التحتية^(٣٨)، مقارنة بنسبة نمو بلغت (6,1%) حققها الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 مقارنةً بسنة 2012، وهو الأمر الذي يعكس الأثر البالغ لانخفاض أسعار النفط على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل تدني مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين هذا المؤشر^(٣٩). والجدول في أدناه يوضح أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة 2009 – 2013.

جدول رقم (7) أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2009 – 2013 (مليار دولار).

السنة	سعر النفط Pt	الناتج للسنة الحالية (GDPt)	الناتج للسنة السابقة (GDPt)1	مقدار التغير (GDPt)-(GDPt)1	نسبة التغير في GDP
2009	61\$	110,968	130,204	-19,236	-14%
2010	77\$	138,517	110,968	27,549	24%
2011	107\$	185,750	138,517	47,233	34%
2012	109\$	216,044	185,750	30,294	16%
2013	105\$	229,327	216,044	13,283	6,1%

المصدر: منظمة أوبك، النشرات الإحصائية السنوية للمدة 2008-2013، pdf files، www.opec.org.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه وجود علاقة طردية بين سعر النفط وبين الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع أسعار النفط ينتج عنه توسع في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وذلك لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع إنتاج وتصدير النفط الخام تكوين هذه الناتج، كما

^(٣٦) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، انخفاض أسعار النفط في إطار تراجع الطلب، منشورات البنك الدولي، 2015، ص 9-10.

^(٣٧) البنك المركزي العراقي، تقرير المركز المالي للبنك المركزي العراقي لسنة 2013، 2014، ص 1-3.

^(٣٨) الموجز الاقتصادي الفصلي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مصدر سابق، ص 23.

^(٣٩) مؤشرات إحصائية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق للفترة 2009 – 2013، مصدر سابق، ص 5.

يلاحظ انكماش الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 وبنسبة (14%) تحت مؤثرات انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض سعر نفط أوبك من (94\$) عام 2008 إلى (61\$) عام 2009، كما يلاحظ من الجدول أعلاه استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2010 – 2013 وبنسب نمو تراوحت بين (34%) و(6,1%). وقد توقف البحث في دراسة الناتج المحلي الإجمالي عند سنة 2013 وذلك لعدم توفر بيانات رسمية تخص الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014، ومن المتوقع أن يتأثر الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 بانخفاض أسعار النفط في حال استمرار الأسعار على ما هي عليه.

٣. اثر انخفاض أسعار النفط على أسعار الصرف والاحتياطي النقدي.

ينتهج العراق سياسة نقدية تعتمد على التدخل لتحديد سعر صرف العملة الوطنية، وهي ما تسمى بعمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي، حيث يتدخل البنك المركزي كبائع للدولار الأميركي بهدف التأثير على معادلة العرض والطلب على العملية الوطنية وبالتالي التأثير على سعرها^(٤٠). تتم هذه العمليات من خلال المزاد اليومي الذي يقيمه البنك المركزي العراقي، حيث يقوم البنك المركزي ببيع مبالغ تتراوح بين (120) و (170) مليون دولار يومياً، بسعر رسمي محدد بالدينار العراقي، وبذلك تتحدد قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي. وقد حافظ البنك المركزي العراقي على ثبات سعر صرف الدينار بشكل مستقر نسبياً منذ 2004، والجدول في أدناه يوضح متوسط أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي للمدة 2009 – 2014، بالإضافة إلى الربع الأول من عام 2015.

جدول رقم (8) متوسط أسعار صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي للمدة 2009 – 2015 (1 دولار / 1166 دينار).

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	أسعار الصرف
1166	1166	1166	1166	1170	1170	1171	سعر البنك المركزي
1300	1220	1220	1200	1200	1185	1182	سعر الأسواق الموازية
6,5%	0%	1,6%	0%	0,4%	0,2%	1,5%	نسبة تغير السعر في الأسواق الموازية

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير أسعار الصرف في مزاد البنك المركزي والأسواق الموازية، 2015، ص 22 – 25.

(٤٠) أميم صديق، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013، ص 30.

من خلال تحليل بيانات الجدول في أعلاه، تتضح سياسة البنك المركزي العراقي في محاولة تثبيت أسعار الصرف للدينار العراقي، حيث اعتمد البنك المركزي سياسة تثبيت سعر العملة من خلال المزاد العلني للدولار، وبالفعل تمكن البنك المركزي العراقي من الحفاظ على أسعار صرف مستقرة نسبياً، حيث تراوح سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار العراقي بين (1\$ / 1182 دينار) و(1\$ / 1220) وذلك في الأسواق الموازية خلال المدة 2009 – 2014، إلا أن الربع الأول من عام 2015 شهد ارتفاع لأسعار صرف الدولار أمام الدينار العراقي، حيث بلغ متوسط سعر الصرف في الأسواق الموازية (1\$ / 1300 دينار)، وهو سعر مرتفع قياساً بالمدة 2009 – 2014.

يترك انخفاض أسعار النفط الخام أثراً سلبية على كمية الدولار التي يطرحها البنك المركزي في مزاده اليومي، ومن خلال احداث البيانات التي أفصح عنها البنك المركزي العراقي، نلاحظ انخفاض الكمية المباعة من الدولار الأميركي ضمن هذا المزاد من (16,382) مليار دولار وبمعدل (137,840) مليون دولار يومياً خلال المدة من 1 / 4 / 2014 لغاية 3 / 5 / 2014 (أربعة أشهر)، إلى (10,540) مليار دولار وبمعدل (86,521) مليون دولار يومياً خلال المدة من 1 / 4 / 2015 لغاية 3 / 5 / 2015، بمعدل انخفاض بلغ نسبة (37,23%) شهرياً^(٤١). بلغ إجمالي احتياطات العراق من النقد الأجنبي في سنة 2013 (69,1) مليار دولار^(٤٢). ولم يفصح أي من البنك المركزي أو الجهاز المركزي للإحصاء عن بيانات جديدة تخص الاحتياطات للنقدية لسنتي 2014 و 2015 حتى الآن.

وبالعودة إلى بيانات الجدول (8)، في عام 2014، ظل سعر الصرف الاسمي في السوق الرسمية مستقرًا مقابل الدولار عند مستوى (1\$ / 1166 دينار)، لكن السعر ارتفع في السوق الموازية خلال الربع الأول من 2015 ليقفز من (1\$ / 1220 دينار) إلى (1\$ / 1300 دينار)، مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت (6,5%)، والسبب في ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الدينار العراقي يعود إلى انخفاض كمية الدولار التي يبيعهها البنك المركزي في مزاد العملة وبنسبة بلغت (37,23%) خلال سنة واحدة كما أوضحنا أعلاه، وفي ظل تثبيت سعر الصرف، تتحمل

^(٤١) البنك المركزي العراقي، نتائج مزاد العملة، موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الانترنت، www.cbi.iq، 6 / 5 / 2015.

^(٤٢) البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لسنة 2013، بغداد، 31 / 12 / 2013، ص 1-4.

الدولة عبء تحقيق استقرار أسعار الصرف عن الطريق مزاد العملة، لكنها في هذه الظروف لا تملك الإمكانيات المالية التي تمكنها من القيام بذلك. مما تقدم نلاحظ أن السياسة النقدية في العراق تأثرت بانخفاض أسعار النفط، وهذا أمر طبيعي إذا علمنا أن 90% إجمالي الإيرادات العامة خلال مدة البحث هي إيرادات نفطية.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالاتي:

١. ارتفاع حجم صادرات العراق من النفط الخام إلى مستويات لم يصل لها العراق منذ عام 1980، حيث بلغت الصادرات اليومية متوسط (3) مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من عام 2015، وتمثل إيرادات تصدير النفط الخام المصدر الرئيسي للإيرادات العامة بنسبة تراوحت بين 91% و 96% للمدة 2009-2013، مما يشكل خطر حقيقي تواجهه الدولة عند إعداد الموازنة العامة في حالات انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى المخاطر الكبيرة التي تواجهها السياسة النقدية بسبب ذلك.
٢. تشكل نسبة الصادرات النفطية حوالي (99%) من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يعكس انهيار القدرات التصديرية لقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي، نتيجة عدم مواكبة التطورات الكبيرة التي شهدتها القطاعات الصناعية في الدول الإقليمية.
٣. يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض أسعار النفط الخام، حيث شكلت نسبة مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (49%) لسنة 2013، وبالتالي انخفضت نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (1,5%) فقط لنفس السنة، وهي نسبة منخفضة قياساً بالسنوات السابقة، حيث بلغت نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013.
٤. تأثرت السياسة النقدية بانخفاض أسعار النفط، الأمر الذي خفض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي بنسبة (6,5%) في الربع الأول من عام 2015.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصل إليها البحث، وبالنظر لعدم إمكانية تطبيق قانون تعريف جمركية كفاء في ظل الظروف الراهنة، نقترح اعتماد إستراتيجية وطنية للنهوض بقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال القيام بالآتي:

- ١ - إنعاش قطاع الصناعة التحويلية لرفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنفيذ ما يلي:
- زيادة حجم الاستثمار الصناعي من خلال إقامة المشاريع الصناعية المختلطة، وتوفير القروض للاستثمارات الخاصة في هذا المجال.
 - خلق طلب كبير على منتجات قطاع الصناعة التحويلية، عن طريق توجيه المشتريات الحكومية نحو السلع والخدمات محلية الصنع، مع ضمان إقرار التشريعات اللازمة لتنفيذ ذلك.
 - العمل على جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، وخصوصاً في مجال صناعة السيارات والأجهزة المنزلية والأثاث، لما تتمتع به من طلب كبير ولما توفره من العملات الأجنبية.
٢. زيادة حجم الدعم المقدم للقطاع الزراعي عن طريق القيام بما يأتي:
- زيادة حجم الإنتاج الزراعي والحيواني عن طريق إقامة المشاريع المختلطة في مجال الإنتاج الزراعي، وخصوصاً في مجالات تربية الدواجن والمواشي وتصنيع وتعليب المنتجات الزراعية والحيوانية.
 - زيادة الاستثمارات الزراعية عن طريق توفير القروض للمستثمرين والتسهيلات، وضمان تسويق محاصيلهم إلى وزارة الزراعة.
 - توفير التقنيات الحديثة في مجالات البذور والأسمدة والمعدات الزراعية لزيادة كفاءة الإنتاج.
٣. تفعيل مصادر الإيرادات العامة غير النفطية وتحديد الضرائب وإيرادات عقارات الدولة، بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لضمان تدفق مصادر مالية تقلل من احتمالات العجز الذي قد يحدث نتيجة انخفاض أسعار النفط.
٤. تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي في قطاعي الصناعة والزراعة من خلال القيام بالاتي:
- توفير الجو الاستثماري المناسب من خلال تحديث التشريعات التي تضمن حقوق المستثمرين الأجانب، واختصار الإجراءات الروتينية التي تعد عامل طرد للمستثمرين.
 - توفير الفرص الاستثمارية المربحة للمستثمر والتأكد من حصوله على العوائد المرجوة.
 - اعتماد أسس الشفافية ومكافحة الفساد لتهيئة البيئة المشجعة لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي.

المصادر:

أولاً المصادر باللغة العربية.

١. إبراهيم بقلقة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنات العامة في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة حبيبية بو علي، الجزائر، العدد 12 / 2013.
٢. أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الدوحة، مارس 2015.
٣. أميم صديق، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2013.
٤. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، انخفاض أسعار النفط في إطار تراجع الطلب، منشورات البنك الدولي، واشنطن، 2015.
٥. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الموجز الاقتصادي الفصلي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الرابع، واشنطن، كانون الأول 2015.
٦. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2013، بغداد، 2014.
٧. البنك المركزي العراقي، تقرير المركز المالي للبنك المركزي العراقي لسنة 2013، 2014.
٨. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لسنة 2013، ، بغداد، 2013/12/31.
٩. البنك المركزي العراقي، نتائج مزاد العملة، موقع البنك المركزي العراقي على شبكة الانترنت، www.cbi.iq، 2015 / 5 / 6.
١٠. البنك المركزي العراقي، تقرير اسعار الصرف في مزاد البنك المركزي والأسواق الموازية، 2015.
١١. البنك المركزي العراقي، تقرير اسعار الصرف في مزاد البنك المركزي والأسواق الموازية، 2015.
١٢. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2008-2013.
١٣. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، التقديرات الفعلية للنواتج المحلي الإجمالي والدخل القومي في العراق لسنة 2013، بغداد، 2014.
١٤. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، التقرير السنوي للصادرات، 2014.
١٥. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2009-2013، بغداد، 2014.

١٦. الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة 2007-2011، بغداد، 2012.
١٧. داود سعد الله، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الموقع على شبكة الانترنت: www.univ-alger.dz/univ_ar
١٨. فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.
١٩. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2010.
٢٠. عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكّنات تطبيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 31 / 2014.
٢١. عبد اللطيف مصطفى و عبدا لرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص 27 - 28.
٢٢. رئاسة جمهورية العراق، قانون الموازنة العامة لجمهورية العراق الاتحادية لسنة 2015.
٢٣. سالم محمد عبود، الأزمة المالية العالمية، دار الدكتور للنشر، بغداد، 2011.
٢٤. سام ويلسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
٢٥. منظمة أوبك، النشرات الاحصائية السنوية للمدة 2008 - 2014، www.opec.org pdf files.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

1. Audrey Gasteuil and Robert K. Kaufmann, Assessing the factors behind oil price changes, working paper no 855, European Central Bank, Germany, 2008.
2. Canadian Natural resource center, petroleum resource branch, Review of issues affecting the price of crude oil, Canada, October 2014.
3. Iraq oil marketing company Somo, Iraq Crude Oil Export Report- March 2015, somooil.gov.iq.
4. International Energy Agency, Iraq energy outlook, Paris, 2012.
5. James D. Hamilton, Understanding crude oil prices , University of California, Department of Economics, USA, 2008.

6. Lingyu Yan, Analysis of International oil Prices Fluctuation and it's influencing factors, American Journal of Industrial and Business Management, issue 2 / 2012.
7. OPEC, Annual Statics Bulletins 2003 – 2014, Vienna. www.opec.org Pdf files
8. OPEC, Monthly oil prices report November 2014, Geneva, 2014.
9. 10. OPEC, Monthly oil prices report December 2014, Geneva, 2015.
10. OPEC, Monthly oil prices report December, Geneva, 2015.
11. OPEC, Oil price basket yearly data and graphics, www.opec.org.
12. Oil price basket yearly data and graphics, www.opec.org.
13. Tariq Shafiq , Iraq oil history, prospects and limitation, working paper presented in Iraq energy conference, Istanbul , 2012.
14. World Bank, Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications, January 2015.